

Distr.: General
17 June 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون
البند ١١٠ من القائمة الأولى*
المراقبة الدولية للمخدرات

التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية

تقرير الأمين العام

ملخص

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٧٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويقدم التقرير لمحة عامة عن حالة المخدرات في العالم وتنفيذ الولايات المتصلة بالمراقبة الدولية للمخدرات، مع مراعاة الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، الذي اعتمد في الجزء الوزاري من الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات، في آذار/مارس ٢٠١٩. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية، وعن الدعم التقني المقدم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

* A/74/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير، الذي أُعدَّ عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٧٣، لمحة عامة عن الحالة الراهنة للمخدرات في العالم ومعلومات عن العمل المضطلع به في مساعدة الدول الأعضاء على النهوض بتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، والإعلان السياسي و خطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، والبيان الوزاري المشترك المنبثق عن استعراض لجنة المخدرات الرفيع المستوى، في عام ٢٠١٤، لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال"، تماشياً مع التزام الدول الأعضاء في الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، والتركيز فيما بعد عام ٢٠١٩ على التنفيذ العملي للوثائق السياسية الحالية.
- ٢ - ويعرض التقرير الإجراءات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تحسين القدرة المعيارية والمؤسسية والتنفيذية للدول الأعضاء على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، ضمن الإطار الأوسع لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ٣ - وعملاً بالطلب الوارد في الفقرة ١١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٧٣، يتضمن هذا التقرير فصلاً عن التعاون والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة.

ثانياً - مدى مشكلة المخدرات العالمية

- ٤ - وفقاً لتقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٨، يتواصل التنوع والتوسع اللذان تشهدهما طائفة المخدرات وأسواقها على السواء. فقد تعاطى نحو ٢٧٥ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، أي نحو ٥,٦ في المائة من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً، المخدرات مرة واحدة على الأقل خلال عام ٢٠١٦. ويعاني نحو ٣١ مليوناً من متعاطي المخدرات من الاضطرابات الناشئة عن تعاطيها. وتوجد أعلى معدلات لانتشار تعاطي المخدرات في أوساط الشباب.
- ٥ - وظلت المؤثرات الأفيونية تتسبب في أشد أنواع الضرر، إذ إنها مسؤولة عما نسبته ٧٦ في المائة من الوفيات بسبب اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات. ويواجه متعاطو المخدرات بالحقن - البالغ عددهم نحو ١٠,٦ ملايين شخص في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٦ - أكبر قدر من المخاطر الصحية. ذلك أن أكثر من نصفهم مصابون بفيروس التهاب الكبد من النوع C، وثمانهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية.
- ٦ - ولئن لم تشهد الأرقام الرئيسية بشأن متعاطي المخدرات إلا تغيراً محدوداً في السنوات الأخيرة، فإن هذا الاستقرار يحجب التغيرات الجارية في أسواق المخدرات. فقد تضاعف إجمالي

المساحة المزروعة بالكوكا على الصعيد العالمي ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧، ولا تزال المساحة المزروعة ببخسوخاش الأفيون على الصعيد العالمي مرتفعة ارتفاعاً تاريخياً على الرغم من الانخفاض الذي شهدته في عام ٢٠١٨ (بنسبة ١٧ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٧) حيث بلغت نحو ٣٤٥ ٩٠٠ هكتار. ذلك أن المخدرات المتاحة منذ فترة طويلة مثل الهيروين والكوكايين باتت على نحو متزايد تُستخدم مع مؤثرات نفسانية جديدة، كما طرأت زيادة على الاستخدام غير الطبي لعقاقير الوصفات الطبية. ويزيد أيضاً استعمال مواد مجهولة المنشأ موردة عن طريق قنوات غير مشروعة ومبيعة كأدوية مزعومة ولكنها مُعدة للاستعمال غير الطبي. ويلاحظ أن طائفة المواد والتوليفات المتاحة للمتاعين باتت أوسع نطاقاً من أي وقت مضى.

٧- ويشكل الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الصيدلانية مصدر قلق متزايد لسلطات إنفاذ القانون والاختصاصيين المهنيين العاملين في مجال الصحة العامة على السواء في عدة مناطق من العالم. ويساء استخدام مؤثرات أفيونية صيدلانية مختلفة في مناطق مختلفة. ففي أمريكا الشمالية، يأتي الفتانيل المتحصّل عليه بطرائق غير مشروعة والمخلوط بالهيروين أو بمخدرات أخرى في مقدمة الأسباب المؤدية إلى الأعداد غير المسبوقة من الوفيات المرتبطة بالجرعات المفرطة. وفي غرب أفريقيا وشمالها والشرقين الأدنى والأوسط، بدأ الاستعمال غير الطبي للترامادول، وهو من المؤثرات الأفيونية الصيدلانية غير الخاضعة للمراقبة الدولية، في الظهور كمصدر للقلق.

٨- ولا تزال منطقتا شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية المنطقتين الرئيسيتين للإنتاج الميثامفيتامين في جميع أنحاء العالم. ففي أمريكا الشمالية، أُبلغ عن تزايد الميثامفيتامين المتاح ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، وأفيد في عام ٢٠١٦ بأن الميثامفيتامين يشكل، بعد الهيروين، ثاني أكبر خطر يتعلق بالمخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية. واستناداً إلى التقييمات النوعية، تشير الزيادة في الاستهلاك وفي القدرات التصنيعية وكذلك في الكميات المضبوطة إلى نشوء سوق متنامية للميثامفيتامين في شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا، حيث أصبح استخدام الميثامفيتامين البلوري بصفة خاصة يشكل أحد الشواغل الرئيسية.

ثالثاً- التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية

ألف- متابعة مدى تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها، بما في ذلك متابعة الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة: الإجراءات التي اتخذتها لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية

١- الإجراءات التي اتخذتها لجنة المخدرات

٩- نظمت اللجنة، خلال دورتها الثانية والستين، جزءاً وزارياً رفيع المستوى مدته يومان بغية تقييم مدى تنفيذ الالتزامات بالعمل معاً على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، ولا سيما بالنظر إلى الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٩. وخلال افتتاح الجزء الوزاري، اعتمد الوزراء وممثلو الحكومات بالإجماع الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

١٠- وفي ذلك الإعلان الوزاري، أقرت الدول الأعضاء بالتقدم الملموس الذي تحقق خلال العقد الماضي، ولكنها لاحظت بقلق التحديات المستمرة والناشئة التي تشكلها مشكلة المخدرات العالمية، وأعلنت أنها تلتزم، استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة، بالإسراع في التنفيذ الكامل للإعلان السياسي وخطة العمل والبيان الوزاري المشترك والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، بهدف تحقيق جميع الالتزامات والتوصيات العملية والأهداف الطموحة المبينة فيها.

١١- وفي ذلك الإعلان أيضاً، أكدت الدول الأعضاء مجدداً على الدور الرئيسي للجنة المخدرات في مجال تقرير السياسات، وأكدت التزامها بمواصلة تقديم الدعم، عن طريق اللجنة، للمناقشات الواسعة النطاق والشفافة والشاملة للجميع، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وشجعت الدول الأعضاء أيضاً جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية على تقديم مساهمات، كل في نطاق ولايته، في عمل اللجنة، وشددت على أهمية تعزيز التعاون الدولي والمشارك بين الوكالات من أجل تسهيل عمل اللجنة وتعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٢- وقبل انعقاد الجزء الوزاري، واصلت لجنة المخدرات عملية المتابعة المكثفة المكرسة للتنفيذ العملي للتوصيات الواردة في الفصول المواضيعية السبعة للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة. واستمرت المناقشات المواضيعية في النصف الثاني من عام ٢٠١٨ (في أعقاب المناقشات التي دارت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧)، وأتاحت فرصاً لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم كيانات الأمم المتحدة^(١) والوكالات المتخصصة، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في التنفيذ العملي للتوصيات. وشارك أصحاب المصلحة بالحضور شخصياً، أو عن طريق التداول بالفيديو، أو بإرسال رسائل الفيديو.

١٣- وقررت اللجنة في دورتها الثانية والستين، بناءً على توصية لجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، إدراج المواد بارافلورو بوتيريل فنتانيل، وأورتو فلورو فنتانيل، وميثوكسي أسيتيل فنتانيل، وسيكلوبروبيل فنتانيل في الجدول الأول من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢. وأدرجت اللجنة أيضاً المواد ADB-FUBINACA و FUB-AMB و MMB-FUBINACA و AMB-FUBINACA و CUMYL-4CN-BINACA و ADB-CHMINACA و MAB-CHMINACA و N-ethylnorpentylone (إيفيلون) في الجدول الثاني من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١. وقررت اللجنة أيضاً إدراج المواد ٣، ٤-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول ميثيل غليسيدات (غليسيدات بيبرونيل ميثيل كيتون) (بما في ذلك جميع إيسوميراتها الفراغية)، و ٣، ٤-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك (حمض غليسيديك بيبرونيل ميثيل كيتون) (بما في ذلك جميع إيسوميراتها الفراغية)، وألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد، بما في ذلك إيسوميراتها البصرية، في الجدول الأول من

(١) منها منظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأبلز وفيروسه، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمانة العامة.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. وبناءً على توصية من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، قررت اللجنة عدم إدراج حمض الهيدريوديك في جدولي اتفاقية سنة ١٩٨٨.

١٤- وقررت اللجنة أيضاً، في دورتها الثانية والستين، تأجيل التصويت على توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن إجراء استعراض دقيق للقب والمواد ذات الصلة به، التي أحيلت إلى الأمين العام بعد فترة الأشهر الثلاثة المحددة عملاً بقرار اللجنة ٢ (د-٧)، وذلك لإتاحة المزيد من الوقت للدول الأعضاء للنظر في هذه التوصيات.

١٥- واعتمدت اللجنة في الدورة نفسها القرارات التالية: ١/٦٢، المعنون "تعزيز التعاون الدولي والأطر التنظيمية والمؤسسية الشاملة لمراقبة السلائف المستخدمة في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع"؛ ٢/٦٢، المعنون "تعزيز القدرة على الكشف عن العقاقير الاصطناعية الموجهة إلى الاستعمال غير الطبي وتحديد ماهيتها من خلال زيادة التعاون الدولي"؛ ٣/٦٢، المعنون "تعزيز التنمية البديلة بصفتها استراتيجية لمراقبة المخدرات موجهة نحو التنمية"؛ ٤/٦٢، المعنون "النهوض بنهج فعّالة ومبتكرة، من خلال إجراءات وطنية وإقليمية ودولية، للتصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي يطرحها الاستعمال غير الطبي للمخدرات الاصطناعية، وخصوصاً المؤثرات الأفيونية الاصطناعية"؛ ٥/٦٢، المعنون "تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع تقديرات وتقييمات وافية للاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية"؛ ٦/٦٢، المعنون "تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء اللاتي يتعاطين المخدرات والنساء اللاتي يتعرضن لمخاطر مرتبطة بتعاطي المخدرات، بما في ذلك عن طريق تحسين فرص الحصول على العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس"؛ ٧/٦٢، المعنون "تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الإصابة بالتهاب الكبد الفيروسي C التي تعزى إلى تعاطي المخدرات وعلاج المصابين به"؛ ٨/٦٢، المعنون "دعم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في الاضطلاع بالمهام المنوطة بها بمقتضى المعاهدات بالتعاون مع الدول الأعضاء ولجنة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية".

٢- الإجراءات التي اتخذتها الهيئات الفرعية

١٦- عُقدت في عام ٢٠١٨ أربعة اجتماعات للهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات، هي: (أ) الاجتماع الثامن والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، المعقود في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛ (ب) الاجتماع الثاني والأربعون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في بانكوك من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ (ج) الاجتماع الثامن والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أمريكا اللاتينية والكاريبي، المعقود في سانتياغو، من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ (د) الدورة الثالثة والخمسون للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، المعقود في باكو، من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٧- وتناولت الهيئات الفرعية المسائل ذات الأولوية في مناطقها، وناقشت تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة على الصعيد الإقليمي بوسائل منها عقد حلقات عمل بشأن المواضيع الشاملة، مثل اعتماد بدائل لعقوبة السجن على الجرائم المتصلة بالمخدرات، ودور شبكة الإنترنت في الاتجار بالمخدرات، والتوعية بالمسائل المتصلة بالمخدرات في البيئات التعليمية.

باء- التعاون والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

١٨- أكدت الدول الأعضاء مجدداً، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، الدور الرئيسي الذي تؤديه لجنة المخدرات بصفتها هيئة الأمم المتحدة التي تتولى المسؤولية الرئيسية عن تقرير السياسات في المسائل المتصلة بالمخدرات، ودور المكتب بصفته الهيئة التي تتولى زمام القيادة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وشجعت الدول الأعضاء اللجنة والمكتب على المضي في زيادة تعاونهما مع سائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية، ضمن نطاق الولايات المسندة إليهما. وفي الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، أكدت الدول الأعضاء مجدداً الأدوار القيادية التي تضطلع بها اللجنة والمكتب، وشجعت كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية على تقديم المزيد من الإسهامات، كل ضمن نطاق ولايته، في أعمال اللجنة وجهود الدول الأعضاء الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

١٩- وكما ذكر أعلاه، واصلت لجنة المخدرات تنفيذ سلسلة الجلسات المواضيعية الشاملة والتفاعلية التي تنظمها مع التركيز على تنفيذ السياسات، ويسرت المشاركة عن بعد للسماح لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بالمساهمة. وقدم المكتب، خلال الدورة الثانية والستين للجنة، ورقة اجتماع عن التعاون بين الوكالات وتنسيق الجهود الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها (E/CN.7/2019/CRP.5) لكي تنظر فيها اللجنة.

٢٠- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، كلف الأمين العام المكتب بقيادة التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن خلال شبكة من جهات الوصل، واصل المكتب، بصفته أمانة اللجنة، التحاور عن كثب مع كيانات الأمم المتحدة المعنية، وقدم معلومات محدثة دورياً بشأن ما يُحرز من تقدم في عملية متابعة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، التي تقودها اللجنة. وبدأ تنفيذ عدد من الأنشطة على نطاق المنظومة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧، منها إعداد مصفوفة بالإجراءات في المقر وفي الميدان، وجدول زمني مشترك للأنشطة. وحدثت أداتا العمل بانتظام لضمان تكوين فكرة شاملة عن الأنشطة المشتركة والفردية المضطلع بها دعماً للتنفيذ الفعلي للتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية. وإضافةً إلى ذلك، يعمل المكتب بصورة وثيقة مع كيانات الأمم المتحدة على وضع نظام موحد لإرسال الرسائل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وإيجاد سبل لإدماج الجهود الجارية في إطار استراتيجية على نطاق المنظومة عبر الركائز الثلاث.

٢١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين موقف النظام الموحد للأمم المتحدة لدعم تنفيذ السياسات الدولية لمراقبة المخدرات من خلال التعاون الفعال بين الوكالات، حيث التزم أعضاء منظومة الأمم المتحدة بدعم أنشطة بعضهم بعضاً لتقديم دعم يتسم بحق بكونه متوازناً وشاملاً ومتكاملاً وقائماً على الأدلة ومستنداً إلى حقوق الإنسان وتنموي المنحى ومستداماً إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الالتزامات المشتركة للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية.

٢٢- وبغية ضمان تنفيذ موقف النظام الموحد للأمم المتحدة، ولا سيما جمع البيانات المنسق من أجل تعزيز التنفيذ العلمي والمستند إلى الأدلة للالتزامات الدولية، أعد فريق تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة، بقيادة المكتب، ورقة بحثية تتضمن موجزاً للمعارف التي اكتسبتها وأنتجتها منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالمخدرات، والتي قدمها الأمين العام كي تنظر فيها لجنة المخدرات في دورتها الثانية والستين. وتتضمن ورقة الاجتماع مجموعة من التجارب الناجحة في مجالات إنفاذ القانون، والوقاية، والرعاية الصحية، وحقوق الإنسان، والتنمية على مدى السنوات العشر الماضية (E/CN.7/2019/CRP.10).

٢٣- وترد أدناه معلومات عن العمل البرامي الذي تضطلع به كيانات الأمم المتحدة بشأن مجالات مواضيعية محددة.^(٢)

رابعاً- تقديم الدعم للدول الأعضاء في المجالات المواضيعية

٢٤- تقدم إدارة الاتصالات العالمية التابعة للأمانة العامة، بما في ذلك عن طريق شبكتها العالمية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام، الدعم للتنفيذ الكلي للالتزامات السياسية بوسائل منها التغطية الإخبارية المنتظمة على منصاتها الإخبارية المتعددة الوسائط والمتعددة اللغات، التي تبرز المسائل والاتجاهات والتطورات المتعلقة بأعمال الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، بما في ذلك بشأن اليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وإضافة إلى ذلك، تقدم الإدارة المشورة الاستراتيجية في مجال الاتصالات والدعم الإعلامي وفي مجال توعية الجمهور إلى كيانات الأمم المتحدة الموجودة في فيينا، بما فيها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والمكتب.

ألف- خفض الطلب والتدابير ذات الصلة، بما فيها تدابير الوقاية والعلاج، وسائر المسائل المتعلقة بالصحة

٢٥- واصل المكتب نشر المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات والتنفيذ الناجح لبرامج تجريبية وقائية قائمة على الأدلة موجهة إلى الأسر والمدارس في ١٢ بلداً، وكذلك حملة الدعوة للوقاية القائمة على الأدلة "استمع أولاً".

(٢) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن الأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة في تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة على الموقع الشبكي للمكتب (<http://www.unodc.org/postungass2016/en/implementation.html>).

٢٦- وواصل المكتب إذكاء الوعي في أوساط الشباب من خلال مبادرة الشباب، وتواصل مباشرة مع ١٤ ٧٠٠ شاب في ٤٥ بلداً، وبصورة غير مباشرة مع ١٥ ٧٠٠ شاب عن طريق الشبكات الاجتماعية وأنشطة محددة. كما أتاح المكتب للشباب الفرصة لعرض آرائهم على مقرري السياسات الدوليين من خلال منتدى الشباب في الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات.

٢٧- وواصل المكتب ومنظمة الصحة العالمية دعم الشبكة العلمية غير الرسمية. وخلال الدورة الثانية والستين للجنة، ألقى ممثل للشبكة كلمة في الجلسة العامة بشأن أثر عدم المساواة على انتشار المخدرات ومعالجة الاضطرابات الناجمة عن تعاطيها. وعلاوة على ذلك، شجع المكتب على اعتماد نهج قائم على الصحة تجاه الوقاية من المخدرات وعلاج المتعاطين ورعايتهم وإعادة تأهيلهم، من خلال عقد سلسلة من حلقات دراسية شملت ٢٩٠ من مقرري السياسات من ٢٢ بلداً.

٢٨- وخلال الدورة الثانية والستين للجنة أيضاً، أطلق المكتب ورقة مناقشة بعنوان "العلاج من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المنشطات: الممارسات الراهنة والمنظورات الواعدة"، كانت قد أعدت استناداً إلى مشاورات تقنية أجريت في عام ٢٠١٨.

٢٩- وواصل المكتب ومنظمة الصحة العالمية، من خلال برنامجهما العالمي المشترك، توسيع نطاق خدمات العلاج من تعاطي المخدرات ورعاية المتعاطين (بما في ذلك وقيتهم من خطر الجرعات المفرطة) وإعادة تأهيلهم، بما في ذلك الخدمات الخاصة بالأطفال والنساء والحوامل، في ٢٧ بلداً، حيث يُقدّر عدد المرضى الذين تم التواصل معهم بنحو ٣٤ ٠٠٠ مريض. واستحدث نموذج جديد للعلاج الأسري للمراهقين، مصمّم خصيصاً لتلبية احتياجات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بمشاركة باحثين بارزين. وقد جُرب ذلك النموذج في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا ووسط آسيا.

٣٠- ويجري دمج أدوات المكتب لضمان الجودة التي استحدثت وحُربت في أفغانستان ضمن الأدوات القائمة الأخرى، ولا سيما تلك التي استحدثتها برنامج التعاون بين أمريكا اللاتينية والكاريبي والاتحاد الأوروبي المعني بسياسات مكافحة المخدرات، بغية إعداد أداة يُستفاد منها على الصعيد العالمي.

٣١- وواصل المكتب ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه تقديم المشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات العالمية الشاملة المتصلة بالتصدي العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز لدى متعاطي المخدرات. وواصل المكتب تنفيذ استراتيجية البرنامج المشترك للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ التي تهدف إلى القضاء على وباء الأيدز بوصفه تهديداً للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال تعزيز حقوق الإنسان، والصحة العامة، وكفالة العدالة والمساواة لمتعاطي المخدرات ونزلاء السجون فيما يتعلق بالحصول على الخدمات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٣٢- وساعد المكتب على وضع واعتماد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز من حيث علاقته بتعاطي المخدرات، ولا سيما لفائدة متعاطي المخدرات

بالحقن، تماشياً مع الدليل الفني الموجه للبلدان لتحديد أهداف لوقاية جميع متعاطي المخدرات بالحقن من فيروس نقص المناعة البشرية وتوفير العلاج والرعاية لهم الصادر عن منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز وفيروسه في ٢٤ بلداً، وبشأن سياسات وبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وعلاج المصابين ورعايتهم ودعمهم في إطار نظام العدالة الجنائية في ٣٤ بلداً.

٣٣- وعمّم المكتب توجيهها معيارياً بشأن خدمات الوقاية من فيروس الأيدز لمتعاطيات المخدرات وعلاج المصابات به ورعايتهن، ووفّر تدريباً على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، شمل الرصد والتقييم، واستفاد منه أكثر من ١٠٠٠ من مقدّمي الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية في ١٥ بلداً.

٣٤- واستحدث المكتب مجموعة مواد تدريبية لتيسير نشر الدليل التنفيذي من أجل توفير الوقاية والعلاج والرعاية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن؛ وانتهى من إعداد دليل تنفيذي بشأن خدمات وقاية متعاطي العقاقير المنشطة من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجهم ورعايتهم ودعمهم؛ وأعد نميطة تدريبية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ورصد وتقييم الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية لمتعاطيات المخدرات؛ وأعد دليلاً فنياً بشأن منع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل في السجون، بالتشاور مع الخبراء الذين ترشحهم الدول الأعضاء، وبالاتشراك مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز وفيروسه.

٣٥- وقام المكتب بتدعيم الشراكات بين قطاع إنفاذ القانون والقطاع الصحي والمجتمع المدني، كما قام ببناء قدرات أكثر من ٢١٠٠ من موظفي إنفاذ القانون، و٢٠٠ من أعضاء المجتمع المدني والمنظمات الأهلية، و١٢٠ من البرلمانين وممثلي القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية في ثمانية بلدان.

٣٦- وروّج المكتب لمواءمة خطط قطاع الصحة في السجون مع مجموعة شاملة من خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم، وساعد على بناء قدرات كبار المسؤولين في السجون فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي والأمراض المنقولة جنسياً والسل، وعلاج المصابين بهذه الأمراض ورعايتهم. ودعم المكتب، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقديم الخدمات المتصلة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والخدمات الصحية ذات الصلة في السجون في ١٣ بلداً.

باء- ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة وتيسر الحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية حصرياً، مع منع تسريبها

٣٧- لضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة وتيسر الحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية، مع منع تسريبها، واصل المكتب العمل عن كثب مع منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان. وشمل هذا العمل أيضاً إقامة شراكات مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركاء من المجتمع المدني، مثل الرابطة الدولية للرعاية الاستشفائية والملاطفة ومنظمة رصد حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) وجامعة إنديانا (الولايات المتحدة).

٣٨- وفي إطار البرنامج العالمي لتيسير الحصول على المخدرات الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية مع تفادي تسريبها وتعاطيها، المشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان، استمر تقديم التوجيه التقني في بنما وتيمور-ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا. وركزت الأعمال على ثلاثة مجالات، هي: (أ) تحليل التشريعات ووضع السياسات والأنظمة الوطنية الشاملة؛ (ب) بناء قدرات القوة العاملة القائمة والجديدة للرعاية الصحية على فرز من يعانون من الألم وتقييم حالتهم ورعايتهم؛ (ج) تدعيم النظام الرقابي بسلسلة إمداد تستجيب لاحتياجات المرضى.

٣٩- وعُقد اجتماعان إقليميان بشأن زيادة فرص الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة ومدى توافرها لترتيب أولويات التركيز على الصعيد الوطني على الأدوية المطلوبة لإدارة آلام المرضى على النحو المناسب. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استضاف المكتب اجتماعاً إقليمياً في أوزبكستان، حضره مشاركون من أذربيجان وأوزبكستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، عُقد اجتماع إقليمي في بنما بحضور ممثلين من بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس.

٤٠- وواصل المكتب المشاركة بفعالية في أعمال فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. ونوقشت المسائل المتصلة بإدارة الألم لدى مرضى السرطان، ولا سيما مرضى سرطان عنق الرحم، خلال المؤتمرات والاجتماعات المنتظمة. وخلال الاجتماع الثالث الرفيع المستوى بشأن الأمراض غير المعدية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، شارك المكتب في تنظيم حدث جانبي بشأن أهمية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، بما في ذلك الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة من أجل إدارة الألم. وخلال الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات، شارك المكتب في تنظيم مناسبة خاصة بعنوان "زيادة فرص الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة: معالجة التفاوت العالمي في تخفيف الألم".

جيم - خفض العرض والتدابير ذات الصلة؛ وإنفاذ القانون إنفاذاً فعالاً؛ وتدابير التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات، ومكافحة غسل الأموال وتعزيز التعاون القضائي

١ - منع الجرائم المتصلة بالمخدرات

٤١ - من أجل تعزيز منع الجريمة منعاً فعالاً، واصل المكتب تنفيذ برنامج "الحركة بركة"، وهو برنامج يستند إلى الأدلة للتدريب على المهارات الحياتية يمكن من خلاله للمدرّسين والمدرّسين الرياضيين والجهات الأخرى ذات المصلحة التي تعمل مع الشباب المعرضين للخطر في السياقات الرياضية تعليم مهارات حياتية قيّمة تزيد القدرة على مواجهة العنف والجريمة وتعاطي المخدرات. وحتى الآن، درّب ما مجموعه ٦٠٤ مدرّسين رياضيين على نطاق تسعة بلدان؛ ودرّب هؤلاء بدورهم نحو ٨٠٠ شاب باستخدام منهجية "الحركة بركة".

٤٢ - وإضافةً إلى ذلك، قدّم المكتب منحاً لمنظمات غير حكومية عاملة في مجال منع جرائم الشباب من خلال الرياضة في البرازيل وجنوب أفريقيا وقيرغيزستان. بما مجموعه ٩٠٧ ٤ من المستفيدين المباشرين. ولاستكشاف إمكانية استخدام الرياضة من أجل منع التطرف العنيف، نظم المكتب اجتماع خبراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ تمخض عن مجموعة من التوصيات.

٤٣ - كما قدم المكتب المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن وضع وتنفيذ استراتيجيات منع الجريمة. وعلى الصعيد الوطني، يدعم المكتب الجمهورية الدومينيكية في وضع سياسة وطنية بشأن الإجرام. وعلى الصعيد المحلي، دعم المكتب حكومات محلية في كولومبيا والمكسيك في إجراء مراجعات تشاركية للسلامة من أجل التوصل إلى فهم أفضل لاتجاهات الجريمة على المستوى الجزئي، بما في ذلك فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، وبلورة سياسات قائمة على الأدلة وموجهة لخدمة الناس بشأن منع الإجرام وتعاطي المخدرات.

٤٤ - واشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز وفيروسه، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمركز الدولي لحقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالمخدرات، وجامعة إسكس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) في وضع مجموعة من المعايير الدولية في شكل مبادئ توجيهية دولية بشأن حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالمخدرات، أُطلقت في الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات. ومن المتوقع أن توضع نسخة موسّعة من المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية في أواخر عام ٢٠١٩.

٢ - مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

٤٥ - واصل المكتب، من خلال برنامجه العالمي بشأن بناء الشبكات الفعّالة لمناهضة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، تقديم الدعم للتعاون على الصعيدين الإقليمي والأقليمي ضمن إطار مبادرة "الربط بين الشبكات"، مما يعزّز الربط الشبكي بين المنظمات الإقليمية والدولية القائمة للتعاون في مجال إنفاذ القانون، ويشجع تبادل المعلومات الاستخباراتية الجنائية وتنسيق العمليات المتعددة الأطراف التي تستهدف الجريمة المنظّمة المتصلة بالمخدرات وما يتصل بها من تدفقات مالية غير مشروعة. وعقب الاجتماع الذي استضافه المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى في ألماتي، كازاخستان، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بدأ العمل على وضع إجراءات تشغيلية

غير رسمية. واستضافت المملكة العربية السعودية اجتماعاً في إطار مبادرة شبكة التدريب على إنفاذ القانون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٤٦- وواصل البرنامج العالمي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظّمة والخطيرة، التابع للمكتب، العمل بصفته جهة عالمية معنية بتيسير التعاون الدولي في المسائل الجنائية، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين في قضايا الاتجار بالمخدرات. وفي عام ٢٠١٨، قدم المكتب التدريب، من خلال السلطات المركزية والمدعين العامين في غرب أفريقيا لمكافحة الجريمة المنظّمة، وفي إطار مشروع تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية على امتداد درب الكوكاين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا ومشروع المكتب بشأن التصدي للمخدرات والجريمة المنظّمة المتصلة بها في نيجيريا، لممارسي العدالة الجنائية في غانا وليبيريا ونيجيريا على التحقيق والمقاضاة في قضايا الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية.

٤٧- وفي إطار البرنامج العالمي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظّمة والخطيرة، اضطلع بأنشطة بالتشاور مع بلدان آسيا الوسطى وجنوب القوقاز لإقامة هيكل تنفيذية وإجراءات عملية جديدة لفائدة شبكة المدعين العامين والسلطات المركزية في بلدان المصدر والعبور والمقصد للتصدي للجريمة المنظّمة عبر الوطنية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز. ونظراً في ١٨ قضية مستمرة بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، وفُصل في ٩٠ في المائة منها.

٤٨- ومن خلال برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب ومنظمة الجمارك العالمية، واصل المكتب دعم الدول الأعضاء في إنشاء وحدات لمراقبة الموانئ ووحدات لمراقبة الشحن الجوي في الموانئ البحرية والموانئ الجافة والحدود البرية والسكك الحديدية والمطارات. وقُدّم تدريب إلى موظفين بشأن تقييم سمات حاويات البضائع المشتبه في احتوائها سلعاً غير مشروعة، وتفتيشها. وضُبط حتى الآن أكثر من ٧٠٠ طن من مختلف المخدرات في عمليات برنامج مراقبة الحاويات.

٤٩- وواصل المكتب أيضاً تنفيذ مشروع التخاطب بين المطارات، المشترك بين المكتب ومنظمة الجمارك العالمية، بغرض تعزيز قدرات إنفاذ القانون في المطارات الدولية. وفي عام ٢٠١٨، ضُبط نحو ١٨ طناً من المخدرات ونحو ٧ أطنان من سلع أخرى مهربة. وإضافةً إلى ذلك، حُددت هويات ضحايا للاتجار بالبشر وشخص مطلوب بتهمة ممارسة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، وفُككت شبكة لتدريب المهاجرين إلى أوروبا.

٥٠- وواصل المكتب، في إطار تنفيذ برنامجه العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها على مكافحة الجريمة البحرية وتهريب المواد غير المشروعة في أعالي البحار. وواصلت المبادرة الثلاثية التابعة للمكتب دعم التعاون العملي بين حكومات أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان.

٥١- وفي عدة مناطق، ينفذ المكتب برنامجاً لمكاتب الاتصال الحدودية لتعزيز التعاون عبر الحدود من خلال التبادل المنتظم للمعلومات والتعاون العملي.

٥٢- وقُدّم الدعم التشريعي بشأن مكافحة المخدرات إلى الجمهورية الدومينيكية والسنغال وغامبيا وغينيا وكمبوديا وكوت ديفوار وموزامبيق عن طريق المكاتب الإقليمية ذات الصلة التابعة

للمكتب. وقُدِّمت المساعدة أيضاً إلى فيجي بشأن صياغة استراتيجية لمكافحة المخدرات. وواصل المكتب العمل على تحديث مستودع مراقبة المخدرات، وهو بوابة إلكترونية لإدارة المعلومات المتعلقة بتنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

٥٣- وواصل المكتب وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمانة العامة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) الاضطلاع بأنشطة لدعم تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) لمعالجة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٠) عن طريق اللجنة الاستشارية الرئاسية المعنية بالقضاء على تعاطي المخدرات في نيجيريا، التي استهلكت عملها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والاجتماع الوزاري الثاني عشر للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتنسيق أنشطة مراقبة المخدرات في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا، المعقود في أبوجا في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٥٤- وساهم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في الجهود التي تبذلها دول وسط آسيا من خلال رصد الحالة الشاملة للمخدرات في المنطقة وإجراء حوارات منتظمة بشأن الاستراتيجيات والأنشطة ذات الصلة مع المكتب والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى ومنظمة شنغهاي للتعاون وبرنامج العمل الخاص بمكافحة المخدرات في آسيا الوسطى والشركاء المعنيين الآخرين. كما تواصل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى مع مجموعة دبلن الصغرى من أجل دعم تبادل المعلومات.

٥٥- وفي منطقة الساحل، واصل المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا التابع للمكتب وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والمجموعة الدائرية لإزالة الألغام والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والتعاون على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، نُفذت في شراكة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٣- التصدي للصلوات بسائر أشكال الجريمة المنظمة، بما فيها غسل الأموال والفساد والأنشطة الإجرامية الأخرى

٥٦- بالتعاون مع السلطة الضريبية والجمركية الكولومبية، أُعدَّ كتيب بعنوان "كيف يمكننا منع الفساد؟ مقترح لتحديد الأنماط المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى أعمال الفساد"، يحدد أنماط وأساليب الفساد ويشكل دليلاً لاستخدام قنوات الإبلاغ المتاحة للموظفين العموميين لدى السلطة وللمجتمع.

٥٧- وواصل المكتب ومكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، من خلال برنامجهما المشترك المعنون "سياسات قائمة على الأدلة من أجل تحسين سلامة المجتمعات المحلية في مدن أمريكا اللاتينية وأفريقيا"، التشجيع على تعزيز التعاون على الصعيد الوطني في

إجراء مراجعات السلامة المحلية لتحديد ومنع الجريمة الحضرية في المدن في جنوب أفريقيا وكولومبيا والمكسيك.

٥٨- وفي إطار مشروع تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون بين أجهزة العدالة الجنائية على امتداد مسارات تهريب الكوكايين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا، عُقدت حلقة عمل دولية في شباط/فبراير ٢٠١٩ بشأن إنتاج المخدرات وتحديد وتفكيك المختبرات غير المشروعة. وكان المشاركون من ضباط إنفاذ القانون في الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وغانا وكولومبيا ونيجيريا. وإضافةً إلى ذلك، تلقت أجهزة إنفاذ القانون في الأرجنتين وبيرو وكولومبيا مساعدة تقنية بشأن تعطيل الأنشطة المالية للشبكات الإجرامية، مما أسفر عن إنشاء شبكة من الخبراء في هذا المجال.

٥٩- وفي أفغانستان، نفذ المكتب العديد من الأنشطة لتعزيز وتقوية التعاون الإقليمي على إنفاذ القانون، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات في مجال مراقبة السلائف ومكافحة المخدرات والطب الشرعي. وإضافةً إلى ذلك، نُفذت عمليتان على نطاق المنطقة في عام ٢٠١٨ لتحديد واعتراض المخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة والسلائف والمواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة. وقُدمت مساعدات أخرى في شكل معدات تكنولوجيا المعلومات والكشف، وكذلك مجموعات الأدوات لاختبار المخدرات والسلائف.

٦٠- ومن خلال البرنامج العالمي للأسلحة النارية، واصل المكتب تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء للتصدي بفعالية للأسلحة النارية غير المشروعة كحلقة حاسمة الأهمية في تدابير مكافحة الاتجار بالمخدرات، وذلك من خلال أمور منها إنشاء مجتمع من الممارسين. وكان الدعم يرمي إلى تشجيع التحقيقات الموازية وتعزيز الجهود الرامية إلى النجاح في مقاضاة الضالعين في توريد الأسلحة النارية غير المشروعة إلى المتجرين بالمخدرات.

٦١- وساهم المكتب في بناء قدرات أكثر من ٧٠ من الدول الأعضاء لمواجهة الإجرام على الإنترنت وما يرتبط به من غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولما كانت معظم جرائم المخدرات المنظمة عبر الوطنية تيسرها الأدلة الإلكترونية والتدفقات المالية غير المشروعة، فإن عمل المكتب للتصدي لعوامل التمكين الرئيسية هذه يساعد الدول الأعضاء على الحد من المخاطر وزيادة التعاون الدولي.

دال- المسائل الشاملة لعدة مجالات: المخدرات وحقوق الإنسان، والشباب، والأطفال، والنساء، والمجتمعات المحلية

١- المخدرات وحقوق الإنسان، والشباب والنساء والأطفال والضعفاء من أفراد المجتمع والمجتمعات المحلية

٦٢- من أجل ترويج تدابير تصدّ مراعية للاعتبارات الجنسانية في إطار العدالة الجنائية، أطلق المكتب مبادرة متعددة السنوات في إطار برنامجه العالمي بشأن التصدي للتحديات القائمة في السجون، بدعم من معهد العدالة في تايلند، لتعزيز سبل وصول النساء إلى التدابير غير الاحتجازية المراعية للاعتبارات الجنسانية وخدمات إعادة إدماجهن في المجتمع بعد خروجهن من السجن.

وأجرى المكتب بحثاً في ثلاثة بلدان، وشرع في تطوير أداة تقنية لإذكاء وعي موظفي العدالة الجنائية وبناء قدراتهم بشأن التدابير غير الاحتجازية للنساء المخالفات للقانون وتطبيق القوانين والسياسات والإجراءات الجنائية على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، تماشياً مع قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) والمعايير الدولية ذات الصلة.

٦٣- وروج المكتب قواعد بانكوك ومعايير وقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة في مؤتمر دولي بشأن حبس النساء عُقد في بوغوتا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. واشترك في تنظيم المؤتمر كل من المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي ومركز سايرس فانس للعدالة الدولية، وحضره ما يزيد على ٤٠ خبيراً من المنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

٦٤- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نظم المكتب، بالتعاون مع اليونيسيف، مؤتمراً دولياً حول موضوع "منع الجرائم المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي يرتكبها الأطفال، وتحسين التشريعات الوطنية"، في مينسك، بناءً على طلب من المحكمة العليا. وفي هذا المؤتمر، أُبرزت الحاجة إلى أن تكون التشريعات والسياسات الوطنية متماشية مع اتفاقية حقوق الطفل والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢- السياسات والردود المتناسبة والفعّالة، وكذلك الضمانات والتدابير الاحترازية القانونية ذات الصلة بإجراءات العدالة الجنائية وقطاع العدالة

٦٥- أجرى المكتب دراسة تقييمية تركز على بدائل السجن الموجودة في ثمانية بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا. وخُصصَ في جملة أمور إلى أن هناك العديد من العقبات القانونية والعملية القائمة أمام استخدام التدابير غير الاحتجازية القائمة استخداماً فعالاً في الحالات المناسبة من الجرائم المتصلة بالمخدرات.

٦٦- وبدأ المكتب تنفيذ برنامج تدريبي استناداً إلى المنشور المعنون علاج ورعاية الأشخاص المصابين باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات والذين هم على احتكاك بنظام العدالة الجنائية: بدائل للإدانة أو العقاب، الصادر عن المكتب ومنظمة الصحة العالمية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نظم المكتب لقاءً جمع أكثر من ٤٠ من الممارسين في مجالي العدالة والصحة من كينيا لمناقشة الخيارات غير الاحتجازية لتوفير العلاج والرعاية في مختلف مراحل إجراءات العدالة الجنائية. وشمل المشاركون المدعين العامين والقضاة ومراقبي السلوك ومقدمي المساعدة القانونية وممثلي وزارتي الصحة والعمل وخبراء العلاج من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات وحكومات المقاطعات ومنظمات المجتمع المدني.

هـ- المسائل الشاملة لعدة مجالات من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها: الحقائق المتغيرة والاتجاهات والظروف القائمة، والتحديات والأخطار المستجدة والمستمرة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالمؤثرات النفسانية الجديدة، وفقاً للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة

١- التصدي للمؤثرات النفسانية الجديدة والمنشطات الأمفيتامينية، بما فيها الميثامفيتامين، وتسريب السلائف والسلائف الأولية واستعمال المستحضرات الصيدلانية المحتوية على مخدرات ومؤثرات عقلية في أغراض غير طبية وإساءة استعمالها

٦٧- ركّز في مشاوره الخبراء الخامسة المشتركة بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، المعقودة يومي ٢٤ و٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، على ظهور نظائر الفتانيل، وهو ما يرتبط بتزايد عدد الجرعات المفرطة، بما في ذلك حالات التسمم المميتة. ومكّن اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتحديات التي يطرحها الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، الذي نظمه المكتب بالتعاون مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الدول الأعضاء من تبادل الخبرات وتحديد العناصر الأساسية والنهج المبتكرة من أجل التصدي على الصعيد الدولي. وفي الاجتماع الإقليمي الثاني المعني بالمؤثرات النفسانية الجديدة في نصف الكرة الغربي، الذي عقده المكتب في عام ٢٠١٨ أيضاً، دعا المشاركون إلى تعزيز الآليات الوطنية للإنذار المبكر وتحسين تبادل المعلومات على المستوى الإقليمي. وقُدِّمت إلى منظمة الصحة العالمية معلومات عن ترتيب المؤثرات النفسانية الجديدة الأشد ضرراً وانتشاراً وصموداً حسب الأولوية من أجل استعراض المواد الذي سيجري في الاجتماع الأربعين للجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية التابعة لها.

٦٨- ويواصل برنامج الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات (برنامج "سمارت") دعم البحوث القائمة، وجمع البيانات المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية وتحليلها علمياً، بما يشمل المنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات النفسانية الجديدة. ولا يزال نظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة التابع للمكتب يشكل الأساس في وضع تدابير تصد سياساتية فعّالة وقائمة على الأدلة، وللتعاون مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، ومن بينهم المرصد الأوروبي للمخدرات وإدماها ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة الصحة العالمية ولجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية التابعة لها.

٦٩- وواصل المكتب جهوده الرامية إلى تعزيز قدرة المختبرات الوطنية وفعاليتها وتعزيز التعاون من أجل كشف المخدرات، بما فيها المؤثرات النفسانية الجديدة، والتعرف عليها، من خلال جملة أمور منها وضع مبادئ توجيهية لمساعدة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والاستدلال العلمي الجنائي في استخدام أجهزة رامن المحمولة والحديثة للكشف عن المواد الخاضعة للمراقبة والسلائف في الميدان؛ وتوفير تلك الأجهزة لـ ١٧ بلداً؛ واستخدام معايير المكتب المرجعية؛ والاضطلاع بأنشطة المساعدة، بما في ذلك العمليات التعاونية الدولية؛ وإجراء اختبارات كفاءة المختبرات الوطنية التي شارك فيها ٢٨٤ مختبراً من ٨٦ دولة عضواً في عام ٢٠١٨. وقُدِّم المكتب أيضاً دعماً علمياً لأجهزة إنفاذ القانون في أمريكا الوسطى والجنوبية والكاريبي وآسيا الوسطى وغرب أفريقيا.

٧٠- وبغية جمع المعلومات عن المؤثرات النفسانية الجديدة الأشد ضرراً وانتشاراً وصموداً من أجل العمل الدولي، أطلق المكتب غمطة علم السموم ضمن نظامه للإنذار المبكر، التي تستخدم البيانات المستمدة من المتوفين والإجراءات السريرية وفردى الحالات الأخرى المرتبطة بعلم السموم لتحديد التطورات الأخيرة في الأخطار الصحية التي تطرحها المؤثرات النفسانية الجديدة. ونُشرت المعلومات المستمدة من عام ٢٠١٨ في أول تقرير من تقارير التهديدات التي يصدرها على أساس نصف سنوي عن المؤثرات النفسانية الجديدة الراهنة.

٧١- وفي آذار/مارس ٢٠١٩، أطلق المكتب مجموعة أدوات الأمم المتحدة بشأن العقاقير الاصطناعية، وهي ثمة جهد مشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقدّم معلومات عن التحديات الرئيسية التي تشكلها العقاقير الاصطناعية، بما في ذلك ما يتعلق بالوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، والحصول على الأدوية، والتنظيم، والكشف والمنع. وتُعرض الموارد بطريقة تفاعلية، وتشمل المبادئ التوجيهية والمعلومات التقنية والتدريب ودورات التعلم الإلكتروني والبيانات.

٢- الحقائق المتغيرة والاتجاهات والظروف القائمة، والتحديات والأخطار المستجدة والمستمرة

٧٢- أبرز المكتب، في تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٨، الاتجاهات المستجدة والمستمرة فيما يتعلق بمشكلة المخدرات العالمية من حيث الزراعة والإنتاج والاتجار والاستهلاك والآثار الصحية في مختلف المناطق وعلى الصعيد العالمي.

٧٣- وواصل المكتب مساعدة الدول الأعضاء على رصد زراعة المخدرات وإنتاجها على نحو غير مشروع. وفي عام ٢٠١٨، قدّم الدعم التقني إلى بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا من أجل رصد زراعة شجيرة الكوكا، وإلى أفغانستان والمكسيك وميانمار من أجل رصد زراعة خشخاش الأفيون، وإلى نيجيريا من أجل رصد زراعة نبتة القنب.

٧٤- وفي إطار مشروع تجارة المواد الأفيونية الأفغانية، قدم المكتب مساعدة تقنية إلى حكومة باكستان عن طريق التدريب المباشر على منهجية البحث، وحدث، بالتعاون مع مبادرة ميثاق باريس، منصة رصد المخدرات. وفي إطار البرنامج الإقليمي لآسيا الوسطى، قدّم المكتب التدريب في المنطقة على الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية.

٧٥- وساعد المكتب حكومة نيجيريا في إنجاز ونشر أول دراسة استقصائية علمية وطنية بشأن تعاطي المخدرات. وقدّم المكتب أيضاً الدعم لتصميم وتنفيذ دراسة استقصائية وطنية جديدة عن تعاطي المخدرات في باكستان، ودراسة استقصائية عن تعاطي المخدرات في أوساط الشباب في أفغانستان والبلدان المجاورة.

٧٦- وواصل المكتب، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبمشاركة العديد من الشركاء، منهم برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه والمرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية، التعاون في إطار الفريق العامل التقني المشترك بين الوكالات المعني بوبائيات المخدرات بغرض استعراض عملية جمع البيانات والمعايير على المستوى

الدولي فيما يتعلق بوبائيات المخدرات، ووضع معايير مشتركة وتحديد أوجه التآزر، بما في ذلك فيما يخص رصد الغاية ٣-٥ من أهداف التنمية المستدامة.

٧٧- وبناءً على طلب لجنة المخدرات في قرارها ١/٦٠ وطلب الدول الأعضاء في الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، واصل المكتب إعداد نسخة معززة ومبسطة من الاستبيان الخاص بالتقرير السنوي على أساس التوصيات المقدمة في مشاورات الخبراء التي عُقدت في أوائل عام ٢٠١٨، بغية تحديد السبل المحددة الكفيلة بتعزيز الأدوات الوطنية والدولية لجمع البيانات.

واو- توطيد التعاون الدولي القائم على مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة

٧٨- تماشياً مع الالتزام الوارد في الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها للتركيز على التنفيذ العملي للالتزامات القائمة، عقد المكتب حلقات عمل تنفيذية لإذكاء الوعي بالالتزامات السياسية القائمة، بما في ذلك أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، بما يدعم تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية وكذلك تيسير التقييم الذاتي للتقدم المحرز في التنفيذ على الصعيد الوطني. وتستند حلقات العمل تلك إلى الخبرات المكتسبة من حلقات العمل الوطنية بشأن تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، التي عُقدت في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وفيجي وترينيداد وتوباغو وباكستان. وإضافةً إلى موقع اللجنة الشبكي المخصص لمتابعة الدورة الاستثنائية الثلاثين (www.ungass2016.org)، واصل المكتب تحديث بوابة الممارسات الجيدة (www.postungass2016.org) لضمان الاحتفاظ بالمعلومات القيمة المجمعة عن طريق عملية المتابعة والجلسات المواضيعية للجنة، وتبادل تلك المعلومات.

٧٩- وإسهاماً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، في عام ٢٠١٩، قدّمت لجنة المخدرات مساهمتها الموضوعية السنوية بشأن "تمكين الناس وضمان الشمولية والمساواة"، كي ينظر فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.^(٣)

٨٠- وواصلت اللجنة جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الأفقي مع اللجان الفنية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة وضع المرأة واللجنة الإحصائية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، شاركت لجنة المخدرات، قبل انعقاد دورتها الثانية والستين، وبلاشتراك مع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في حوار تفاعلي رفيع المستوى بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين خلال الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة.

(٣) يمكن الاطلاع على المساهمات المقدمة من لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتصل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الموقع التالي: www.unodc.org/unodc/en/commissions/commissions-2030.html.

٨١- وقبيل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في تموز/ يولييه ٢٠١٨، عُقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن موضوع "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"، ناقش خلاله رؤساء وأعضاء لجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، واللجنة الإحصائية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولجنة وضع المرأة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، الكيفية التي يمكن بها للجانبين أن تساهم بصورة مشتركة، في إطار ولاياتها المحددة ومجالات خبرتها، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

زاي- التنمية البديلة؛ والتعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي بشأن سياسة متوازنة وذات توجه إنمائي في مراقبة المخدرات؛ ومعالجة المسائل الاجتماعية-الاقتصادية

١- المسائل الاجتماعية-الاقتصادية والتنمية البديلة

٨٢- واصل المكتب بحوثه المتعلقة بالصلات القائمة بين الزراعة غير المشروعة والتنمية المستدامة والسلام والاستقرار، باستخدام المؤشرات ذات الصلة، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. وتبين الدراسات الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية التي أُجريت في مختلف البلدان التي تقع فيها زراعة المحاصيل غير المشروعة أن توافر البنى التحتية والخدمات من المحددات المهمة لزراعة المحاصيل غير المشروعة، وأنّ العوامل من قبيل التفاوت في الدخل وانعدام الأمن الغذائي وضعف الحوكمة وغياب الأمن، من الأسباب والعواقب المرتبطة بالزراعة غير المشروعة. ويُضطلع حالياً بدراسة متعمقة عن عدد الأسر المعيشية المنخرطة في زراعة شجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون، وكذلك عن المستفيدين من تدخلات التنمية البديلة.

٨٣- وقد عزز المكتب، في جميع تدخلاته الميدانية في أفغانستان وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا وميانمار، تواصله مع القطاع الخاص، بما يتيح تحديد الأسواق لتوفير فرص كسب الرزق للأسر المعيشية لصغار المزارعين بغية الحد من الاعتماد على زراعة المحاصيل غير المشروعة. ويطرس هذا من خلال نموذج المكتب الذي يروج سلامة تعاقب التدخلات الخاصة بالإبادة والتنمية على النحو المحدد في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، بما يكفل تهيئة بيئة مواتية للاستثمار ويعزز تعاونيات المزارعين.

٨٤- وتُعد الاعتبارات البيئية عنصراً أساسياً من عناصر برامج المكتب الخاصة بالتنمية البديلة، حيث يُعتبر استخدام الغابات والمنتجات الحرجية وإدارتهما على نحو مستدام جزءاً لا يتجزأ من المناقشات التي تُجرى مع المجتمعات المحلية، وتجرى مراعاتهما لدى تصميم البرامج وتنفيذها.

٢- التعاون التقني والمالي من أجل سياسات شاملة ومتوازنة وذات توجه إنمائي في مجال المخدرات وبدائل اقتصادية مجدية

٨٥- لا تزال تدخلات المكتب في مجال التنمية البديلة موجهة نحو معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تقف وراء الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا والقنب. ويجري تصميم البرامج الميدانية وتنفيذها على أساس تقييمات تفصيلية للمستوى الاجتماعي

والاقتصادي للأسر المعيشية وإمكانات السوق. ويُعتبر التمويل والتعاون المستدامان على جميع المستويات أمراً بالغ الأهمية لتلبية توقعات المجتمع والجهات المانحة والاحتياجات ذات الصلة.

٨٦- وقُدِّمَ دعم مالي إضافي لاستكمال المساعدة التقنية العينية من القطاع الخاص لفائدة المشروع القطري للمكتب في ميانمار، مما أدى إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق فيما يخص البن المنتج في إطار برامج التنمية البديلة. ويلزم تمويل أطول أجلاً لضمان استدامة السياسات الموضوعية والتدخلات الميدانية.

٨٧- ولزيادة التدخلات وإثبات فعاليتها، أجرى المكتب دراسات استقصائية أولية وتقديرات للاحتياجات فيما يخص ثلاثة من مشاريع التنمية البديلة المشتركة بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان. بما يتيح إجراء تقييم أثر المشاريع على نحو صحيح من الناحية الإحصائية.

خامساً- حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

١- معلومات عن عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

٨٨- واصل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعه المالي اضطلاعاً بدور مهم كمحفل للمناقشات في مجالات من قبيل المسائل الاستراتيجية والمتعلقة بالميزانية، والتقييم، والرقابة، ووضع البرامج وتنفيذها، والوضع المالي للمكتب، وتعزيز إدارة الموارد البشرية، وتعميم المنظور الجنساني في ممارسات المكتب وسياساته وبرامجه.

٢- معلومات عن التخطيط الاستراتيجي

٨٩- تماشياً مع الإصلاح الإداري لمنظومة الأمم المتحدة، يواصل المكتب تنفيذ المبادرة التي تشمل الأمانة العامة ككل لتبسيط عملياته الخاصة بالبرمجة والميزنة. واعتباراً من عام ٢٠٢٠، ستقدم الوثيقة الجديدة للخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء أعمال المنظمة على مدى فترة ثلاث سنوات، حيث ستتضمن النتائج لعام ٢٠١٨ والنتائج المتوقعة لعام ٢٠٢٠، بما يتماشى مع الدروس المستفادة والتوصيات المنبثقة عن التقييمات السابقة. وإضافةً إلى ذلك، يعكف المكتب على تعزيز النظم الإدارية لإتاحة توفير خدمات التعاون التقني وخدمات الدعم في مجال وضع المعايير على نحو يتسم بمزيد من الفعالية والطابع العملي.

٩٠- وواصل المكتب العمل على تعزيز الإدارة القائمة على النتائج لتبيين الروابط القائمة بين عمله وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٨، أطلق المكتب دليلاً جديداً عن الإدارة القائمة على النتائج لدعم جيل جديد من البرامج التي تلي الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء، بما يتماشى مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣- معلومات عن البرمجة المتكاملة

٩١- يتولى المكتب تنفيذ الإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تشجع إقامة شراكات وتنفيذ برامج مشتركة ميدانية قوية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وقد وسّع المكتب نطاق ما يقدمه من مساعدة تقنية في إطار البرامج العالمية والإقليمية والقُطرية المتكاملة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان التنفيذ جارياً فيما يخص ١٧ برنامجاً قُطرياً وإقليمياً، بلغ العديد منها دورته البرنامجية الثانية التي تشمل الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢١. ووسّع نطاق عدة برامج عالمية مُدارة مركزياً من فيينا، واستُحدثت ونُفذت عناصر ميدانية جديدة، بالاشتراك مع المكاتب الميدانية التابعة للمكتب. وفي عام ٢٠١٨، أصبح برنامج إقليمي جديد عاملاً في جنوب آسيا، وأُطلق برنامجان عالميان جديان بشأن الجرائم البحرية والتدابير المتخذة في مجال العدالة الجنائية من أجل التصدي للعنف ضد المرأة.

٤- معلومات عن التقييم

٩٢- تؤدي إصلاحات الأمم المتحدة وما تتسم به مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب من تعقيد إلى زيادة الطلب على التقييم من أجل توجيه الحوار السياسي واتخاذ القرارات. ويستجيب المكتب بإجراء التقييمات المستقلة على المستوى الاستراتيجي. وتشمل البرامج الخاضعة للتقييم برامج البحوث العالمية، والمساعدة على إنفاذ القانون في آسيا الوسطى، وآلية الإدارة التكاملية للأمن الداخلي في غرب البلقان، والبرنامج الإقليمي لجنوب شرق آسيا، والتنمية البديلة في كولومبيا.

٩٣- وعلاوة على ذلك، يستثمر المكتب في نظم تكنولوجيا المعلومات المتكررة، مثل "توحيد التقييم"، لتلبية الطلب على نتائج التقييم الكلي فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ويعزز الشراكات، ويستثمر في تطوير قدرات التقييم، تماشياً مع توجيهات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٥- معلومات عن مبادرات جمع الأموال وتعاون القطاع الخاص

٩٤- تطوّر الحوار مع عدة جهات مانحة ليأخذ شكل مناقشات سياسية أكثر تنظيماً على مستوى العواصم. وأدى هذا النهج إلى زيادة عدد أصحاب المصلحة الوطنيين المهتمين بمجالات ولاية المكتب، وهو يجسد الدعم القوي والمستمر. وقدمت تعهدات بنحو ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨.

٩٥- ويعزز المكتب تواصله مع القطاع الخاص بهدف إقامة شراكات ذات منفعة متبادلة عن طريق استهداف المنظمات الجامعة لغرف التجارة والصناعة والرابطات المهنية.

٦- معلومات عن الوضع المالي للمكتب

٩٦- يشارك المكتب بنشاط في مسارات الإصلاح التي أطلقتها الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والإصلاح الإداري.

٩٧- وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق زيادة في مجالي جمع الأموال وإقامة والشرابات، فإن الوضع المالي للمكتب لا يزال هشاً. إذ لا يزال تناقص الأموال غير المخصصة مستمراً، مع توقُّع ألاَّ تزيد نسبة الإيرادات العامة الغرض عن ١,٠ في المائة من مجموع الإيرادات في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويمثل تدني حجم التمويل غير المخصص أو المخصص بشروط ميسرة تحدياً رئيسياً أمام فعالية تنفيذ ولايات المكتب وبرامجه، كما يفرض ضغوطاً على أداء وظائفه الإدارية والتنسيقية والمعارية. ويواصل المكتب الاعتماد على دعم الدول الأعضاء لكفالة تمويل يمكن التنبؤ به للأنشطة المضطلع بها في إطار الأموال العامة الغرض.

٩٨- وفي فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يُتوقع أن ينمو حجم تنفيذ برامج المكتب من ٤٥٠,٤ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٦٤٨,٩ مليون دولار، بما يمثل زيادة قدرها ٤٤,١ في المائة. ويرتبط نمو حجم تنفيذ البرامج أساساً بتوسيع نطاق البرامج المعنية بمصادر الرزق البديلة في كولومبيا؛ وتنفيذ إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور؛ وأنشطة التنمية البديلة في أفغانستان؛ وجهود مكافحة الإرهاب في باكستان.

سادساً - الملاحظات الختامية

٩٩- أكَّدت الدول الأعضاء، في الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، التزامها بالتعجيل بتنفيذ الالتزامات السياسية القائمة، بما فيها تلك الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة. وستكون الأمم المتحدة على استعداد لدعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ تدابير تصد متوازنة، وشاملة، ومتكاملة، وقائمة على الأدلة، ومستندة إلى حقوق الإنسان، وإنمائية المنحى، ومستدامة، إزاء مشكلة المخدرات العالمية، في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وما من شك لدي في أن بإمكاننا، معاً، الحد من العرض والطلب، وحماية الصحة وحقوق الإنسان، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، على النحو المتوخى في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين.

١٠٠- وأدعو الدول الأعضاء إلى المضي قدماً في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها خلال العقد الماضي، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، والبيان الوزاري المشترك المنبثق عن الاستعراض الرفيع المستوى الذي أجرته لجنة المخدرات في عام ٢٠١٤ بشأن تنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، تماشياً مع الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، وإلى تعزيز العمل الذي تضطلع به لجنة المخدرات بصفتها الهيئة الرئيسية لتقرير سياسة الأمم المتحدة في

المسائل المتصلة بالمخدرات، بغية التعجيل بالتقدم المحرز في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية على النحو الشامل الذي يثبت من تجربتنا أن من شأنه أن يثمر أكبر قدر من النتائج الفعالة.

١٠١- وقد قررت إنشاء فريق عمل مشترك بين الوكالات من كيانات منظومة الأمم المتحدة المهتمة، بقيادة المكتب، في إطار اللجنة التنفيذية للأمين العام، لتحديد الإجراءات لوضع الموقف الموحد للأمم المتحدة موضع التطبيق، وعلى وجه الخصوص، كفالة التعاون والتنسيق في البحوث وجمع البيانات والتحليل على نطاق المنظومة من أجل تقديم أفضل دعم للدول الأعضاء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات على نحو مستنير وقائم على الأدلة في التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات.

١٠٢- وتؤثر السياسات المتعلقة بالمخدرات تأثيراً مباشراً على حياة الناس، ونحن بحاجة إلى ضمان تمكين الجميع من إسماع أصواتهم، وكذلك إلى ضمان مراعاة كافة وجهات النظر. وبغية التصدي على نحو مشترك للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، أحث الدول الأعضاء على تزويد المكتب بموارد كافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، لتمكينه من تنفيذ الأعمال المنوطة به بطريقة مستدامة، والاستجابة بفعالية للطلب المتزايد للنظام المتعدد الأطراف على المساعدة التقنية وبناء القدرات، بالتنسيق الوثيق مع البلدان الشريكة وجميع الجهات الأخرى المعنية ذات المصلحة داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، لتعزيز المساءلة والتقييم والتعلم.